



دراسات



التطورات الداخلية في إسرائيل وتحديات
التسوية: مقاربات ما بعد نتنياهو

د. عبد العليم محمد

سبتمبر 2021

التطورات الداخلية في إسرائيل وتحديات التسوية: مقاربات ما بعد نتياهو

د. عبد العليم محمد *

تواجه إسرائيل لحظة تاريخية فارقة في تاريخها، تتمثل في الأزمة السياسية الشاملة وتحدياتها الظاهرة؛ تلك الأزمة التي ارتبطت منذ البداية بنشأة إسرائيل، وتراكت مظاهرها وتحدياتها عبر العقود لتصل إلى المشهد السياسي الراهن بكل تعقيداته.

مظاهر عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل التي تمثلت في صعوبة تشكيل حكومة مستقرة، تحظى بأغلبية حاسمة وإجراء أربعة انتخابات فيما يقرب العامين من 2019 إلى 2021 واستمرار صعوبة إزاحة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتياهو طوال هذه الفترة من حكمه التي استمرت ما يقرب الإثني عشر عاماً، وانتهت بتكليف يائير لايبيد بتشكيل حكومة أعلن عنها في 13 يونيو الماضي (2021)، هذه المظاهر ترتبط بأزمة عميقة داخلية وغير مسبوقة في المجتمع والاقتصاد والتركيب الديموجرافي والظروف الدولية والإقليمية وغيرها.

لمحة تاريخية

يمكن القول إن مصادر الأزمة متعددة، فثمة مصدر تاريخي يرتبط بنشأة إسرائيل ذاتها، كتجسيد للمشروع الصهيوني وهو ما يعني نشأة دولة انتهكت منذ البداية حقوق الشعب الفلسطيني وتناقضت ممارساتها مع قيم الحرية والكرامة الإنسانية والمساواة وكافة المواثيق الدولية والأعراف ومبادئ القانون الدولي.

اكتشفت إسرائيل بعد قيامها وجود الشعب الفلسطيني، وفساد الزعم الصهيوني القائل "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" وواجهت مقاومة باسلة امتدت عبر العقود للشعب الفلسطيني في حلقات متصلة ومتواصلة وأشكال وصور مبتكرة تتلاءم مع طبيعة الاحتلال ومراحله المختلفة. وبدت آخر مظاهرها جلية في عملية "الهروب" التي نفذها ستة أسرى فلسطينيين من سجن "الجلبوع"، وهو أحدث السجون الإسرائيلية الذي يخضع لإجراءات أمنية صعبة، في 6 سبتمبر الجاري (2021)، والتي سيكون لها انعكاسات قوية ومباشرة على المشهدين الأمنى والسياسى داخل إسرائيل خلال المرحلة القادمة.

من ناحية أخرى، فإن النظام الانتخابي القائم لم يكفل لأى من الأحزاب الكبيرة أغلبية واضحة لتشكيل الحكومة، وهو الأمر الذى أفضى إلى حاجة هذه الأحزاب لنظيراتها الصغيرة إن على يمينها أو يسارها لبناء ائتلاف يحظى بثقة الكنيست.

في البداية، لم يتسبب هذا النظام الانتخابي في مشكلات كبيرة، ولكن فيما بعد تعرضت التيارات السياسية المؤثرة لابتزاز الأحزاب الصغيرة، واستمر ذلك حتى عام 1992 عندما صدر قانون بتعديل النظام الانتخابي، أى انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من قبل الناخبين، وانتخاب النواب في عملية انتخابية واحدة، ومع ذلك أفضى هذا التعديل إلى زيادة التفتت السياسى وازدياد الكتل الانتخابية في الكنيست وتم الرجوع إلى النظام القديم.

وترتب على ذلك صعوبة بناء الائتلافات، وعدم القدرة على تشكيل قطب وسط بين "العمل" و"الليكود"، وانتهت محاولات تشكيل مثل هذا التوجه إلى الفشل، على نحو دفع المراقبين والكتاب الإسرائيليين إلى الدعوة لتشكيل حزبين كبيرين على غرار الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة الأمريكية كمنخرج من الحالة الراهنة.

الأزمة الراهنة

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة الإسرائيلية الراهنة ينبغي أن توضع في سياقين، أحدهما مرتبط بالثاني ويكمل الآخر. الأول يرتبط بالنشأة الأولى ومضاعفاتها التي واجهت إسرائيل والذي أشرنا إليه سابقاً. والثاني يتصل بالتحويلات الاجتماعية والديموقراطية الاقتصادية والسياسية والتي عززت من تعمق هذه الأزمة، وأفضت إلى الانقلاب الذي حدث عام 1977 بوصول تحالف "الليكود" إلى الحكم.

تدعمت خلفية هذا الانقلاب بعدوان 1967، واتجاه المجتمع الإسرائيلي إلى التطرف واليمين، وتفاهل المتدينون بتحقيق الوعد الإلهي، وتطابق الجغرافيا التوراتية مع الجغرافيا السياسية باحتلال الضفة الغربية وبقية فلسطين الانتدابية.

ترافق ذلك مع تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي في مطلع الثمانينات، وتقلص شبكة "الكيوترات" و"الموشافات" التعاونية للاشتراكية الصهيونية، وضعف "المستدروت" والتحول إلى القطاع الخاص، وتآكل القيم التي تنتمي للأباء المؤسسين لإسرائيل، والتي تمثلت في الريادة والانضباط والتكثف والجماعية لصالح القيم الجديدة الناشئة مثل الفردية والرفاهية الشخصية والتنافسية.

من ناحية أخرى، فإن تدفقات المهاجرين الشرقيين واليهود السوفييت، عززت من الانقسام الطائفي والسياسي، ووجد هذا الانقسام ترجمته في تعزيز الاستيطان، والتوجه الديني وظهور الجماعات والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة، وهو الأمر الذي أفضى إلى ما يسميه بعض الكتاب والباحثين التنازع على الميراث الديني اليهودي بين الأحزاب القومية اليمينية، وبين الأحزاب الدينية المتطرفة؛ فأصبح التيار الديني المتشدد، ميسساً وصهيونياً كما أصبح التيار اليميني المتشدد دينياً وتوراتياً بالإضافة إلى أنه صهيوني.

محصلة هذا التفاعل بين التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية وبين نواة الأزمة الهيكلية في إسرائيل، أفضت إلى تقليص نفوذ اليسار الصهيوني ممثلاً في "العمل" وتآكل قواعده الانتخابية، وانهيار الحدود والفواصل بين رؤيته وبين الرؤية اليمينية المتطرفة، إن على الصعيد الفلسطيني والتسوية أو على مختلف المستويات. فقد اليسار تميزه ورؤيته المستقلة، ورضخ للمد اليميني القومي والديني المتطرف، وتقلصت سطوته على المجتمع والدولة، وتعزز نفوذ اليمين القومي والديني إلى حد ظهور ما يسمى باليمين الجديد وتمهيش النخبة اليمينية التقليدية ذاتها، التي تنتمي لليمين الليبرالي العقلاني، الذي يؤمن بالحريات الإعلامية والفردية ومن رموزه دان ميريدور وبينى بيغن ورئيس الدولة رؤوفين ريفلين.

وفي مقابل تمهيش اليمين الليبرالي والتقليدي، ظهر على الساحة يمين جديد، يتألف من الأحزاب المتشددة دينياً والأحزاب القومية المتدينة، وكذلك كتلة المستوطنين بجماعاتهم ومنظماتهم المختلفة بالإضافة إلى أعضاء كنيسة متطرفين من حزب "الليكود" والجماعات القومية المتطرفة المنضوية في حزب "إسرائيل بيتنا" وحركات عنصرية متعددة تحض على طرد العرب وتمارس التحريض ضدهم من خلال جماعات مختلفة على وسائل ووسائط التواصل الاجتماعي.

يجمع بين أطراف هذا اليمين الجديد قواسم مشتركة أيديولوجية؛ مثل العداء المطلق للشعب الفلسطيني خاصة والمسلمين عامة، وتركز دعواته السياسية والأيدولوجية على الهوية اليهودية القومية للدولة، وهذه الجماعات هي التي وقفت وراء إصدار قانون القومية، وقد حظى هذا اليمين بدعم اليمين الأمريكي والشعوبى والأوروبي الذي يؤيد العنصرية والعداء للمسلمين والغرباء.

وقد استفادت إسرائيل من هذا التلاقي بين اليمين الجديد الإسرائيلي واليمين المتطرف الأمريكي والأوروبي، في تبنى سياسات متطرفة تجاه الفلسطينيين واستمرار الاحتلال والاستيطان والتوجه نحو فك الارتباط بين الاستقرار والسلام وبين قيام الدولة الفلسطينية وتسوية الصراع على قاعدة الأرض مقابل السلام.

من ناحية أخرى، فإن اليمين الجديد يناصب الإعلام والنخبة العلانية الإشكنازية العداء، ويدعو إلى تقليص نفوذ المحكمة العليا الإسرائيلية وصلحياتها، ومحاولات منعها من الرقابة على القرارات التي يصدرها الكنيسة بذريعة أن أعضاءها غير منتخبتين.

أما فيما يتعلق بالتسوية مع الشعب الفلسطيني، فإن أطروحات هذا اليمين تتمثل في استكمال ضم المستوطنات ووادي الأردن، وتصفية قضية اللاجئين ومنظمة الأونروا، واعتبار القدس عاصمة موحدة للدولة الإسرائيلية، وتثبيت الوضع القائم والإبقاء على السلطة الفلسطينية في وضعها الراهن وإعلان نهاية حل الدولتين، والتحلل من جميع القرارات الدولية المتعلقة بهذا الحل.

الاندماج بين النموذج العلماني والديني الأسطوري

كانت الأسطورة الدينية قائمة في الفكر الصهيوني منذ البداية مع سيطرة النخبة العمالية اليسارية، ولكنها لم تكن في الحقيقة سوى وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، أى لاستقطاب التعاطف إن من قبل اليهود المتدينين أو اليهود عامة أو من قبل الدوائر الدولية المختلفة، ولكن هذه الأسطورة تحولت إلى غاية في حد ذاتها، أى إقامة مجتمع يهودى متدين ومتشدد بعد الاندماج بين التيار الدينى المتشدد والتيار اليميني المتشدد؛ حيث أصبح الأول صهيونياً والثانى دينياً، وتبنياً خطاباً واحداً متجانس المفردات حول الأرض والشعب الفلسطيني والتوراة وأرض الميعاد والعداء للمحيط العربى.

هذا الصعود للأسطورة الدينية والتشارك في تداولها، جاء ترتيباً على الانتقال من حكم الجماعة الواحدة المهيمنة ألا وهى النخبة الإشكنازية العمالية، إلى هيمنة جماعات متعددة من اليهود الأرثوذكس وجماعات المستوطنين والتيارات العنصرية المتدينة، من شتى الاتجاهات، والذين التفوا حول نتيهاهو، وهى الجماعات التى تسعى إلى السيطرة على الإعلام والثقافة ومؤسسات الدولة العميقة.

وقد أفضت هذه السيطرة اليمينية إلى خلق تناقض واضح بين مظهر إسرائيل كقوة إقليمية تضرب ذات اليمين وذات اليسار فى سوريا وإيران ولبنان وغزة، إلى دولة مأزومة داخلياً وغير مستقرة وتواجه للمرة الأولى تحديات داخلية تهدد مناعتها الجماعية والثقة فى مؤسسات الدولة، بل يذهب بعض الكتاب إلى تحول إسرائيل على غرار جمهورية "فايهار" فى ألمانيا، ووقوعها فى قبضة العنصريين والفاشيين كما وقعت ألمانيا فى قبضة النازية.

هذه الأزمة الراهنة فى إسرائيل ليست مجرد صراعات حزبية أو شخصية وإن كانت لا تخلو من ذلك بشكل جزئى، ولكنها أزمة بنيوية عميقة تنتج تحولات كبيرة فى المجتمع، لم تجد حتى الآن من يستطيع أن يتعامل معها بذكاء، أو حصافة، وتتوفر له القدرة على احتواء مضاعفاتها، خاصة مع اختفاء جيل المؤسسين وظهور أجيال من الساسة أقل تفهماً لهذه التحولات وطبيعة علاجها بعيداً عن الأيديولوجيا والرؤى المسيانية.

فى خضم هذه الأزمة وتجلياتها، صارع نتيهاهو حتى النهاية ليمسك بخيوط اللعبة؛ استناداً على ما اعتبره منجزات حققها حكمه، ولكنه كما اصطدم هو بعجز مؤيديه عن سن قانون يمنحه الحصانة ضد الاتهامات الموجهة له، كذلك فشل مناهضوه فى سن قانون يحظر تكليف عضو كنيست موجهاً له اتهامات رسمية بتشكيل حكومة، إلى أن كلف رئيس الدولة يائير لايبى بتشكيل هذه الحكومة ونجح فى تشكيلها ربما إلى حين.

مقاربات ما بعد نتيهاهو

تواجه الحكومة الإسرائيلية التى تشكلت فى يونيو الماضى، وحصلت على ثقة الكنيست، والمعروفة إعلامياً بحكومة "التغيير"، والتى أنهت عهد نتيهاهو ووضعت هذا الأخير فى موقع زعيم المعارضة الإسرائيلية، صعوبات شتى. وقد استندت هذه الحكومة بادئ ذى بدء على مناهضى حكم نتيهاهو وإصرارهم على إزاحته، ويكاد تكون هذه النقطة بمثابة القاسم المشترك الأعظم بين مختلف مكوناتها من اليمين الدينى والقومى والوسط واليسار؛ وضمت هذه الحكومة حزب "يوجد مستقبل" بقيادة يائير لايبى "الوسط"، و"أبيض أزرق" بزعامة بينى جانتس، و"العمل" و"ميرتس" و"يميننا" بزعامة نفتالى بينيت، و"القائمة العربية الموحدة" برئاسة منصور عباس، و"أمل جديد" بزعامة جدعون ساغر المنشق عن تكتل "الليكود". وكما هو واضح، فإن هذه المكونات ما يفرق بينها أكثر مما يوحدتها سياسياً وأيديولوجياً واجتماعياً، فثمة رؤى ومواقف مختلفة ومتباينة إلى حد التناقض إن على الصعيد الاجتماعى الداخلى أو على الصعيد الإقليمى وبالذات فيما يخص القضية الفلسطينية.

والاتفاق المعقود بين هذه القوائم الانتخابية عكس تركيبة الحكومة وطبيعتها، حيث تجنب هذا الاتفاق القضايا الخلافية، وبالذات القضية الفلسطينية وحل الدولتين وكذلك الاستيطان والمستوطنات، وأشار فى خطوط عريضة إلى المواقف الاجتماعية والاقتصادية.

يتأرجح مستقبل حكومة نفتالى بينيت الحالية بين مجموعتين من العوامل. تتعلق الأولى بهشاشتها سياسياً وأيديولوجياً واجتماعياً، وتباين مواقفها إزاء الاقتصاد والسياسة الاجتماعية، فضلاً عن اختلافها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. أما الثانية فترتبط بالتطورات الإقليمية والعناصر التى تدعم صمود وتماسك هذه الحكومة.

ويمكن القول إن مستقبل حكومة بينيت يتوقف على نتائج التفاعل بين هذه العوامل ومحصلتها وانعكاس ذلك على بقائها أو احتمال انهيارها. فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، تتفاوت الرؤى والمواقف بين مكونات هذه الحكومة، ففي حين أن "ميرتس" و"العمل" مع تبني سياسات رفاهية ومناصرة للضعفاء وتقليص السياسات النيوليبرالية، فإن "أمل جديد" و"إسرائيل بيتنا" على سبيل المثال مع تقليص سطوة الدولة على الاقتصاد وإفساح المجال للقطاع الخاص والمبادرة الفردية. أما على الصعيد الفلسطيني، فحدث ولا حرج، حيث أن أغلب هذه القوائم والمكونات تتجاهل حل الدولتين، وتنكر حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومع تعزيز الاستيطان والمستوطنات والضم.

وعلى الصعيد الإقليمي، يبرز بصفة خاصة الملف النووي الإيراني، وموقف إسرائيل من المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وبين إيران. وترى المكونات الرئيسية في الائتلاف الحكومي ضرورة وقف برنامج إيران للحصول على السلاح النووي، وأن أى اتفاق بين واشنطن وحلفاءها لا بد وأن يضمن ذلك، وإلا فإن إسرائيل تدعم الخيارات العملية والتجهيزات الضرورية للقيام بهذه المهمة.

من ناحية أخرى، فإن المفاوضات المقطوعة مع ممثل الشعب الفلسطيني منذ عام 2014، يبدو أنها لن تستأنف في الوقت الحالي رغم تغير الإدارة الأمريكية وصعود الرئيس جو بايدن والحزب الديمقراطي.

وحتى هذه اللحظة، فإنه يبدو أن هاتين المجموعتين من العوامل والتحديات التي تواجه الحكومة الإسرائيلية، متعادلتان من ناحية التأثير على بقاء هذا الائتلاف؛ أى عدم التمكن من الإطاحة به، وقدرة هذه الحكومة بتركيبها السياسية والأيدولوجية على احتواء هذه التأثيرات والتعامل معها بحيث تحتفظ بتماسكها وبقائها.

والأساس الذى يركز عليه هذا التعادل يتمثل فى أن العوامل التي تؤثر فى إسقاط هذه الحكومة "الهشاشة والاختلاف السياسى"، يقابله من ناحية أخرى حرص مكونات هذه الحكومة على البقاء فى الصدارة، وتجنب جولة انتخابية إضافية، قد تفقد فيها نفوذها ومقاعدتها فى الكنيست، وقد تمهد لتنتياها العودة مجدداً إلى المشهد وهو ما لا يريده الجميع.

فى مواجهة هذه العوامل، سواء تلك التى تدفع فى اتجاه تفكيك هذا الائتلاف الحكومى، أو تلك التى تحفز بقاءه وصدوره، تتبنى حكومة نفتالى بينيت مقاربات تختلف مع مقاربة نتنياهو والحكومة السابقة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالى:

1 - الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية: فى لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلى نفتالى بينيت والرئيس الأمريكى جو بايدن، فى 27 أغسطس الفائت، حرص الأول على تأكيد مواقفه المبدئية أو التى يعتبر أنها كذلك، حيث تجاهل الحديث عن القضية الفلسطينية، رغم حديث بايدن عنها، وإن لم يذكر أمام ضيفه الإسرائيلى حل الدولتين. واستطاع بينيت أن ينتزع من الرئيس الأمريكى جملة مفادها أن المفاوضات مع الجانب الإيرانى ما لم تضمن عدم حصول إيران على السلاح النووى فإن "ثمة خيارات أخرى بديلة".

استفادت إسرائيل من إتمام زيارة بينيت للولايات المتحدة الأمريكية عقب انفجار مطار كابول، من زاويتين. فقد أثبت هذا التفجير مصداقية التحذير الإسرائيلى من "الإرهاب الإسلامى" والذى أكدته مراراً وتكراراً. كما أن نية الولايات المتحدة الأمريكية وعزمها على الانسحاب من الشرق الأوسط عزز من مصداقية إسرائيل باعتبارها أفضل من يمثل ويمجى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، سواء بقيت فى المنطقة أو انسحبت، خاصة أنها تمثل مخزوناً أمنياً ومعلوماتياً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وتقدم خدمات قيمة فى هذا المجال.

من الواضح أن ما يجمع بينيت وبايدن يفوق كثيراً ما يفرقهما؛ فالرئيسان لا يخفيان ارتياحهما من إزاحة نتنياهو والذى دأب إبان وجوده فى الحكم على انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال ولاياته المتعاقبة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بسياستها الإقليمية فى الشرق الأوسط.

فى مواجهة حديث بايدن عن المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإبداء عزم الولايات المتحدة الأمريكية على فتح قنواتها فى القدس، تجاهل بينيت المفاوضات، ولكنه حرص على ألا يفوته تأكيد رفض الحكومة الإسرائيلى لفتح القنوات فى القدس؛ نظراً لخطورة هذه الخطوة على الائتلاف الحكومى الذى يترأسه لمدة عامين.

من ناحية أخرى، فإن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان والأحداث المتلاحقة فيها تعزز من الآراء والتحليلات التى تزخر بها مراكز البحوث الإسرائيلىة والإعلام للعديد من الكتاب، الذين يذهبون إلى أن هذا الانسحاب يعزز من ضرورة اعتماد إسرائيل فيما يتعلق بأمنها على قواها الذاتية وأذرعها الأمنية والاستخباراتية، وإذا كان هذا الأمر يمثل

توجهاً قديماً منذ نشأة إسرائيل، فإنه الآن يبدو ضرورياً أكثر من أى وقت مضى، ذلك رغم تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية ضمان أمن إسرائيل، والاختلاف البين بين أفغانستان وإسرائيل من زاوية المكانة التي تشغلها كل منهما في الاستراتيجية الأمريكية ودوائر صنع القرار الاستراتيجي الأمريكي.

2 - الموقف من السلطة الفلسطينية: في يوليو 2021، تم رفض زيارة غانتس للرئيس الفلسطيني محمود عباس، في حين أن هذه الزيارة تمت بعد لقاء بينيت مع بايدن، حيث تلقى غانتس ضوءاً أخضر لإتمام هذه الزيارة، التي جاءت في أعقاب الزيارات التي قام بها للسلطة الفلسطينية ولیم بيرنز رئيس الاستخبارات الأمريكية وريتشارد مور رئيس جهاز المخابرات البريطانية، في محاولة لتعزيز مواقف وتواجد السلطة الفلسطينية بعد التطورات التي شهدتها الأراضي المحتلة، فيما يتعلق بإلغاء الانتخابات وتأجيلها، والعدوان الإسرائيلي على غزة في مايو 2021، وواقعة مقتل نزار بنات في الضفة الغربية.

يعتبر الكثير من المحللين أن زيارة غانتس ذات طابع أمني بامتياز، لأنها ضمت إلى جانبه المنسق الإسرائيلي في الأراضي المحتلة غسان عليان ورئيس الاستخبارات الفلسطينية ماجد فرج، ومع ذلك فإن للزيارة جوانب أخرى أبرزها الجانب المالى والاقتصادي، حيث وافقت إسرائيل على منح السلطة الفلسطينية قرضاً قيمته 500 مليون شيكل، أى ما يعادل 150 مليون دولار، على أن يتم دفعه اعتباراً من منتصف العام القادم من أموال الضرائب الفلسطينية. كما تضمنت حل مشكلات الفلسطينيين العالقين الذين لا يمتلكون التصاريح اللازمة للعودة من الخارج والسماح بزيادة عدد العمال الذين يدخلون إسرائيل للعمل وبناء وحدات سكنية للفلسطينيين في المنطقة (ج).

وتدخل هذه الزيارة في إطار المقاربة التي تحاول الحكومة الإسرائيلية تبنيها إزاء القضية الفلسطينية، والتي تتلخص في محاولة "تقليل الصراع" مع الفلسطينيين إلى الحدود الدنيا وتجنب الاحتكاك بهم أو استفزازهم، ويقترن ذلك بعدم تقديم التنازلات المطلوبة فلسطينياً أو دولياً، وهى المقاربة التي تزعم الحكومة الإسرائيلية أنها مختلفة عن مقاربة نتنياهو، بالإضافة إلى ذلك يصف الكثيرون هذه المحاولة والزيارة ونتائجها بأنها جزء من "السلام الاقتصادي" وتحسين شروط الحياة لدى الفلسطينيين مع تغييب الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني في الدولة والتحرر من الاحتلال.

ويحاول بينيت تطبيق مقاربه إزاء الضفة الغربية مع غزة وحركة حماس، حيث وافق على دخول المنحة القطرية وسمح بزيادة عدد المواد المسموح بإدخالها إلى غزة إلى ألف مادة. وفي الوقت نفسه الرد على إطلاق أى صاروخ من غزة بطريقة محدودة ومحددة دون تصعيد شامل. ويرى بينيت قبل صعوده إلى رأس الحكومة أنه "يمكن إعادة أعمار غزة وهو منطلق الفطرة السليمة، وعندما تحين اللحظة المناسبة للإطاحة بحماس يمكننا القيام بذلك. وحتى هذه اللحظة علينا أن نبادر بإعمار غزة".

يحاول بينيت تثبيت الاختلاف بينه وبين نتنياهو الذى تبني إزاء غزة استراتيجية "الهدوء مقابل الهدوء"، وصياغة استراتيجية تتراوح بين الإطاحة بحركة حماس، وبين إعادة إعمار غزة، وهما خياران لم تجربهما إسرائيل طيلة حكم نتنياهو، وإذا كان الخيار الأول يتوقف على المستويات الأمنية والعسكرية والمضاعفات على صورة إسرائيل الدولية، فإن الخيار الثانى متباطئ، ويرتبط تسريعه بالعديد من الملفات مع حماس، على غرار تبادل الأسرى والتصعيد على الحدود ومطالب الشعب الفلسطيني فى القطاع حول إنهاء الحصار والطاقة وإقامة الميناء، وتأهيل البنى التحتية، وجميع هذه المطالب تستوجب ما هو أكثر من الهدوء مقابل الهدوء والدخول فى مفاوضات جادة فلسطينية- فلسطينية، وإسرائيلية- فلسطينية، الأولى بهدف تصفية الانقسام والثانية بهدف فتح الطريق أمام حل الدولتين، كما أن هذه المطالب المشروعة لا يمكنها الانتظار لتجريب المقاربات والاستراتيجيات ذلك أنها عاجلة وتتعلق بحياة شعب تحت وطأة الاحتلال والحصار.

دروس مهمة

كشفت المواجهات الأخيرة بين الشعب الفلسطيني والمقاومة بامتداد الوجود الفلسطيني، خلال شهرى أبريل ومايو 2021، والتي أنمردت الجهود المصرية عن قبول وقف إطلاق النار المتبادل والمتزامن والمرتبط وفق الرؤية المصرية بإعادة الإعمار واستئناف العمل لإيجاد أفق سياسى للحل يقوم على مبدأ حل الدولتين، كشفت عن عدد من الدروس المهمة التى ينبغى وضعها فى الاعتبار.

فى مقدمة هذه الدروس أن القوة الإسرائيلية مهما بلغت ليست قادرة على فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني، أى حمله على قبول الوضع الراهن، وأن هذه القوة كما فشلت فى ذلك هذه المرة، فهى قد فشلت فى إنجاز هذه المهمة طوال المرات التى حاولت فيها إسرائيل استثمار القوة، لتحقيق أهداف سياسية، ألا وهى تصفية المقاومة والقضية الفلسطينية.

أما الدرس الثاني فيتمثل في أن المواجهة كشفت عن وحدة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وما وراء الخط الأخضر أى في المدن المختلطة، وفي الشتات المجاور العربي والقريب وكذلك أينما وجد الفلسطينيون في العالم بأسره، كما أن المواجهة كشفت عن قدرة الشعب الفلسطيني على المبادأة والسبق والابتكار، في مواجهة سلطات الاحتلال، بل وحمله على التراجع، وهو يسبق قياداته في الذهاب إلى الميدان والمواقع والمرابطة حيث ينبغي، وحيث المواجهة مع الاحتلال. يعرف الشعب الفلسطيني جيداً ماذا يريد وكيف السبيل إلى ما يريد؛ ألا وهو التحرر من الاحتلال والحرية، في حين أن الإسرائيليين في مأزق فلا هم قادرون على محو تطلعات الشعب الفلسطيني إلى الحرية والتحرر ولا هم قادرون على الاستجابة لها بحكم التركيبة الأيديولوجية والدينية للفاعلين الإسرائيليين، وعجزهم عن رؤية الواقع وفهم دينامياته، بل وقصورهم عن فهم طبيعة الشعب الفلسطيني وسبر أغواره والعبث بذاكرته.

من ناحية أخرى، فإنه في اللحظة الراهنة لا يبدو أن إسرائيل سوف تقدم للشعب الفلسطيني سوى استمرار الوضع الراهن، واستكمال نظام الفصل العنصرى، والتمييز ومصادرة الأراضي والاستيطان، في حين أن كافة المؤشرات والوقائع والحقائق البادية لكل ذى عينين من الإسرائيليين أو من يؤيدهم، تقول أن الشعب الفلسطيني لن يقبل بنظام الفصل العنصرى في أرضه، ولن يقبل بأقل من التحرر من الاحتلال وإقامة دولته على حدود 1967 بعاصمتها القدس الشرقية، وأنه إذا كان الإسرائيليون يملكون القوة فإن الشعب الفلسطيني يمتلك المقاومة بكافة صورها وقادر دائماً على دفع ثمن الحرية، وأن اليهود إذا كانوا ينجون في ذاكرة المحرقة والهولوكوست، فإن الشعب الفلسطيني ينجي في ذكرى النكبة والطرده واللجوء ولا يزال يحتفظ من غادر فلسطين كرهاً، بمفاتيح وصور وعقود ووثائق، تثبت ملكيته للأرض والعقارات ويسلمها الجيل السابق للأجيال اللاحقة.

أما الدرس الآخر وليس الأخير، فينصرف إلى أن الصراع بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل لن يحسم بالقوة العسكرية، فكما أن إسرائيل ليست قادرة على تصفية الشعب الفلسطيني بقوتها وهيمتها، فإن الشعب الفلسطيني لن يستطيع بمفرده الحصول على حقوقه المشروعة في الدولة والقدس، بل هو في حاجة إلى الدعم الإقليمي والعربي والإسلامي والدولي، ومصر تقود هذه الجهود في الإعمار والتهدئة وأفق الحل السياسى، وما دون ذلك فإن الانفجار قادم وقادر على التجدد والانتشار في الصراع العربى - الإسرائيلى.

خلاصة المواجهات والحرب لا يضعها بالضرورة أطراف هذه المواجهة، بل يتوقف الأمر على طبيعة المعادلة الدولية التى بمقدورها أن تشكل من خلال هذه المواجهات؛ معادلة تشكل من الفاعلين الدوليين المؤثرين الذين لهم مصالح جيوسياسية فى الاستقرار والحل، وإخماد النار، وفى معظم حلقات هذا الصراع تم استحضار هذه المعادلة منذ قرار التقسيم فى عام 1947 ثم مسار أوصلها حرب 1973.

الحالة الإسرائيلية فى هذه اللحظة غير ملائمة لقبول التعاطى مع حل الدولتين، رغم إزاحة نتيها هو - ربما مؤقتاً - وتشكيل حكومة "تغيير" حظت بثقة الكنيست، ذلك أن الائتلاف هش وغير متجانس، وتحيط به العقبات من كل جانب وتناوته المعارضة اليمينية بقوة. فتجاذبات المتعصين والمتطرفين والمتشددين دينياً والمستوطنين تسيطر على عقول صانعى السياسات، بقدر ما يسيطر صانعو هذه السياسات على عقول هذه الفئات، وذلك يجعل من التعاطى مع الحل نوعاً من الخيانة والخروج عن الملة، ولا يعتقد أن أياً من السياسيين الذين يتصدرون المشهد الراهن قادر على مواجهة هؤلاء.

غير أن ذلك - أى هذه الحالة الإسرائيلية - ليست فى نهاية التحليل معطى ثابتاً أو أبدياً أو غير قابل للتغيير، بل على العكس يمكن تغييره، بتضافر الضغوط العربية والإسلامية والدولية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا والصين واقتناع هؤلاء الفاعلين بضرورة وضع نهاية لهذا الصراع، وأن البديل لذلك هو استمرار المواجهات ونزيف الدماء ومزيد من عدم الاستقرار، والبقاء فى هذه الحلقة الجهنمية والشريرة وتهديد حياة المزيد من الأطفال والنساء والأبرياء.

أما بالنسبة للحالة الفلسطينية الناهضة، فإن استكمال النهوض والتحرر يتطلب من جميع النخب الفلسطينية، إن فى فتح أو فى السلطة الفلسطينية أو فى حماس والجهاد وغيرها من فصائل المقاومة، أن تفكر بعقلية "الأمة الفلسطينية" والشعب الفلسطينى وليس بعقلية "القبيلة" و"الغنيمة" من أجل أن يتوج النضال الفلسطينى بتحقيق أهدافه فى الدولة والقدس والأقصى، باختصار تحقيق الوحدة والتجانس والانخراط فى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها التنظيم الأم للنضال الفلسطينى والمعترف به عربياً وعالمياً، وليس ذلك هدفاً مثالياً بل فى متناول اليد إذا صدقت النوايا.